أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد السعودي وتطوره التاريخي، ومجالاته وتحدياته.

الباحث/ عبد الرزاق ماطر صعيب الحسيني

باحث لدرجة الدكتوراه- قسم الاقتصاد - بكلية الأنظمة والاقتصاد

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

تحت إشراف

أ.د. علي محمد القدال

عضو هيئة تدريس بقسم الاقتصاد - بكلية الأنظمة والاقتصاد

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

(ISSN: 2537- 0758)

أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد السعودي وتطوره التاريخي، ومجالاته وتحدياته.

الباحث/ عبد الرزاق ماطر صعيب الحسيني

المستخلص:

يستعرض هذا البحث أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم الاقتصاد السعودي وتنويع مصادر الدخل، من خلال تعزيز الصادرات وتقليل الواردات وتوفير فرص العمل ونقل التكنولوجيا. كما يتناول تطور الاستثمار الأجنبي تاريخيًا منذ بداياته في قطاع النفط وحتى التحديثات التشريعية الأخيرة التي منحت مزيدًا من المرونة للمستثمرين الأجانب. ويعرض البحث مجالات الاستثمار المتاحة والأنشطة المستثناة، إضافة إلى تحليل التحديات التنظيمية والبنية التحتية والعوامل الاقتصادية المؤثرة على جذب الاستثمار. وقد أظهرت النتائج أن المملكة حققت تقدمًا ملحوظًا في تحسين بيئة الاستثمار، مع بقاء الحاجة إلى مواصلة الإصلاحات لمعالجة المعوقات المتبقية. ويؤكد البحث أن استمرار هذه الجهود يعزز مكانة المملكة كمركز استثماري عالمي في ظل مستهدفات رؤية ٢٠٣٠.

Abstract:

This study highlights the importance of foreign direct investment (FDI) in supporting the Saudi economy and diversifying income sources by boosting exports, reducing imports, creating job opportunities, and transferring technology. It examines the historical development of FDI from its beginnings in the oil sector to recent legislative updates granting greater flexibility to foreign investors. The research presents the available investment sectors and excluded activities, in addition to analyzing regulatory, infrastructure, and economic challenges affecting investment attraction. The findings indicate that Saudi Arabia has made notable progress in improving its investment environment, while there remains a need to continue reforms to address remaining obstacles. The study affirms that sustaining these efforts will strengthen the Kingdom’s position as a global investment hub in line with Vision 2030 goals.

المقدمة

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد المحركات الرئيسة للنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، لما له من دور في تعزيز القاعدة الإنتاجية وتنويع مصادر الدخل، ونقل التكنولوجيا، وخلق فرص العمل. وقد شهدت المملكة تطورات تاريخية مهمة في تنظيم الاستثمار الأجنبي منذ بداياته في قطاع النفط، وصولًا إلى الإصلاحات التشريعية الحديثة التي منحت المستثمرين الأجانب مزيدًا من المرونة والامتيازات. كما أتاحت المملكة معظم القطاعات الاقتصادية أمام الاستثمار الأجنبي، مع استثناءات محدودة تراعي اعتبارات الأمن والمصالح الوطنية. وفي المقابل، ما زالت هناك تحديات ومحددات تنظيمية وبنيوية واقتصادية تحتاج إلى المعالجة. ويهدف هذا البحث إلى دراسة أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، وتطوره، ومجالاته، والتحديات التي تواجهه، في ظل رؤية المملكة ٢٠٣٠ الرامية إلى جعل المملكة مركزًا استثماريًا عالميًا.

المطلب الأول

أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد السعودي

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد العناصر الحيوية في دعم الاقتصاد السعودي، حيث ساهم على مدار العقود الماضية في تعزيز النمو الاقتصادي، وتوسيع القاعدة الإنتاجية، وخلق فرص العمل، ونقل التكنولوجيا، ويهدف هذا المطلب إلى إبراز أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد السعودي بشكل عام.

ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدر رئيسي من مصادر التمويل الخارجي لبعض الدول النامية خاصة ذات الدخل المتوسط. حيث من المتوقع أن تحصل هذه الدول من خلاله على التقنية الحديثة والمهارات التنظيمية والإدارية، كما أنه يعمل على زيادة استخدام الموارد المحلية ونمو الناتج المحلي الإجمالي وزيادة فرص التوظيف للمواطنين في الدول المضيفة، فضلاً أنه يساعد على الإصلاحات الاقتصادية، وذلك لدخوله في القطاعات الإنتاجية الموجهة للتصدير أو التي تحل محل الواردات، فهو بذلك يعمل على دعم موازين مدفوعاتها وبالتالي قدرتها على سداد ديونها الخارجية[١].

---

(١) الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، محمد عبدالعزيز عبد، دار النفائس للنشر والتوزيع، بالأردن، الطبعة الأولى لعام ٢٠٠٥م صفحة ٣١

(ISSN: 2537- 0758)

وفي الاقتصاد السعودي، يُنظر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر بوصفه عنصرًا لا تقل أهميته عن مكانته في الدول النامية، لما له من دور فاعل في تحقيق منافع اقتصادية متعددة، إذ يُعد محركًا أساسيًا لزيادة الصادرات، كما يُسهم في تقليل الاعتماد على الواردات من خلال تعزيز الإنتاج المحلي، مما يؤدي إلى تحسين ميزان المدفوعات. وإلى جانب ذلك، يُوفّر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرًا متجددًا لرؤوس الأموال الأجنبية لتمويل البرامج التنموية والخطط الاقتصادية، كما يُعد من أبرز الدعائم التي تُسهم في تعزيز الاندماج والتكامل والتبادل التجاري بين المملكة ودول العالم[٢].

وفي ضوء ما سبق، تتجلى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد السعودي من خلال عدة محاور رئيسية، من أبرزها ما يلي:

أولاً: المساهمة في النمو الاقتصادي المحلي:

هناك علاقة وثيقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، حيث أثبتت الدراسة القياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)– وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل النمو الاقتصادي على المدى القصير، ما يشير إلى الدور الإيجابي الفعّال الذي يلعبه هذا النوع من الاستثمار في تحفيز النشاط الاقتصادي وتعزيز الناتج المحلي الإجمالي. كما كشفت الدراسة عن أثر غير معنوي على المدى الطويل، إلا أن الاتجاه العام بقي إيجابيًا. ويعود هذا الأثر إلى ما يتيحه الاستثمار الأجنبي من تدفقات مالية وتقنية، وزيادة في الطاقة الإنتاجية، وإسهام في تمويل المشاريع التنموية، إلى جانب خلق فرص العمل وتحفيز البيئة الاستثمارية والإصلاحات الاقتصادية في المملكة[٣].

---

(٢) دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الصناعية في المملكة العربية السعودية، إبراهيم عبدالله عبدالرؤوف محمد، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية الطبعة الأولى ٢٠١٧م صفحة ٢٤

(٣) أنظر: قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٩٠–٢٠٢٢) خالد سعد أبو الفتوح الفقي، بحث منشور في المجلة العلمية للبحوث التجارية، كلية التجارة– جامعة الأزهر، العدد الثالث (جزء ثاني)، يوليو ٢٠٢٢، صفحة ٣١٢

ويتضح من هذه النتائج بأن الاستثمار الأجنبي المباشر تكمن أهميته في أنه أداة استراتيجية لتعزيز النمو في الاقتصادات التي تتبنى سياسات إصلاحية فاعلة، وهو ما يعكسه النموذج السعودي خلال العقود الأخيرة، خصوصًا في ظل التوجه نحو تنويع مصادر الدخل وتعزيز الانفتاح الاقتصادي.

ثانياً: **دعم تنويع القاعدة الاقتصادية**:

يُعدّ تقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل أحد أبرز التحديات التي يواجهها الاقتصاد السعودي، خاصةً في ظل التقلبات المستمرة في أسواق النفط العالمية. ومن هذا المنطلق، سعت المملكة إلى تنويع قاعدتها الاقتصادية وتعزيز مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، وكان من أبرز أدواتها في هذا التوجه جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. إذ يلعب هذا النوع من الاستثمار دورًا محوريًا في تنويع القاعدة الإنتاجية من خلال ضخ رؤوس أموال أجنبية في قطاعات استراتيجية، وعلى رأسها القطاع الصناعي. وقد أسهم ذلك في تقليص الاعتماد على العائدات النفطية، وتطوير سلاسل الإمداد المحلية، ورفع القيمة المضافة للمنتجات الوطنية، بما ينعكس إيجابًا على استدامة النمو الاقتصادي وتنافسية المملكة في الأسواق العالمية[٤].

ثالثا: **توفير فرص العمل**:

من ضمن الأهمية الخاصة للاستثمار الأجنبي المباشر هو الإسهام في القضاء على مشكلة البطالة وخاصة في الدول النامية من خلال ما ينتج من هذه الاستثمارات من إيجاد فرص عمل جديدة لمواطني البلد المستضيف، لذلك فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تساعد في تحسين مستوى المعيشة لدى المواطنين من خلال إيجاد وخلق وظائف جديدة[٥].

---

(٤) الاستثمار الأجنبي وأثره على القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية، فيفان نصر الدين وسحر خياط و مها الحربي، بحث منشور في مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية الصادرة عن جامعة الملك عبدالعزيز في المملكة العربية السعودية لعام ٢٠٢٣، المجلد ٧ العدد ٣ صفحة ١٣٥

(٥) ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية، عبدالرحمن العقيل، مركز الدراسات العربية للنشر بمصر، الطبعة الأولى ٢٠١٦م صفحة ٤٩

(ISSN: 2537- 0758)

وفي الاقتصاد السعودي، تبرز أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر كأداة فعالة في دعم جهود الدولة للحد من البطالة، لا سيما في ظل التركيز على التوطين وتمكين الكوادر الوطنية ضمن مختلف القطاعات، وقد ساهمت الاستثمارات الأجنبية في المملكة في توفير فرص عمل مباشرة داخل المشاريع المختلفة، لمعالجة معدلات البطالة وتعزيز رأس المال البشري.

رابعًا تحسين بيئة الأعمال[٦]:

من أبرز الآثار غير المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة دوره في تحفيز إصلاحات بيئة الأعمال وتحسينها، حيث يُعد وجود مناخ استثماري ملائم من أهم المتطلبات التي يضعها المستثمر الأجنبي قبل الدخول إلى أي سوق، وقد أظهرت التجربة السعودية، أن سعي الدولة لجذب الاستثمار الأجنبي أدى إلى إصلاحات جوهرية في بيئة الأعمال، شملت تبسيط الإجراءات الإدارية، وتحسين البنية التحتية، وتعزيز الشفافية، وتوفير الأطر القانونية والتنظيمية الضامنة لحقوق المستثمرين.

كما أن تزايد تدفقات الاستثمار الأجنبي كان محفزًا لتحسين مؤشرات الأداء المؤسسي، مثل مؤشرات التنافسية وسهولة ممارسة الأعمال، ما ساهم في خلق بيئة أكثر جذبًا للاستثمارات، ليس فقط الأجنبية وإنما المحلية أيضًا. وبالتالي، فإن الاستثمار الأجنبي لم يكن مجرد متأثر بجاذبية البيئة، بل شكّل أحد دوافع إصلاحها وتطويرها بما يخدم أهداف النمو الاقتصادي الشامل.

خامساً: **نقل التكنلوجيا والمعرفة**:

من أبرز أوجه الأهمية الاستراتيجية للاستثمار الأجنبي المباشر دوره في نقل وتوطين المعرفة الفنية والعلمية، وهي من العناصر التي يصعب على الدول النامية الحصول عليها دون شراكات خارجية. فالدول المتقدمة تحتكر قدرًا كبيرًا من أسرار التقنية الحديثة ولا تفرّط فيها إلا في إطار شراكات استثمارية مبنية على البحث والتطوير والإنتاج. ويؤدي هذا العامل إلى توجه الدول النامية نحو عقد اتفاقيات تعاون علمي مع

(٦) بيئة الأعمال في السعودية وتأثيرها على الاستثمارات الأجنبية المباشرة وفق رؤية السعودية٢٠٣٠، ولاء مجدي رزق ومنى أبو العطا حليم، بحث منشور في المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة الصادرة عن جامعة عين شمس– مصر، لعام ٢٠٢١م المجلد ٥١ العدد ١، صفحة ٦٩٧

الشركات الأجنبية، بما يُسهم في نقل القدرات التقنية المتقدمة وتكييفها مع البيئة المحلية. كما أن توافر التكنولوجيا الدقيقة لدى الشركات الأجنبية يدفع العديد من الدول إلى تقديم تسهيلات وحوافز لجذب هذه الاستثمارات، بهدف تقليل تكاليف الإنتاج وتحقيق الكفاءة الصناعية. وبذلك، يُعد الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة فعالة لتحفيز التطور التقني والارتقاء بالبنية المعرفية، مما يعزز من تنافسية الاقتصاد الوطني ويؤسس لقاعدة إنتاجية أكثر حداثة واستدامة[٧].

والمملكة العربية السعودية أولت اهتمامًا بالغًا لهذا الجانب، حيث تسعى من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، النوعية التي تُسهم في نقل التقنية وبناء القدرات المحلية، لا سيما في القطاعات ذات الأولوية كالطاقة المتجددة، والصناعة المتقدمة، والتقنيات الحيوية، وهو ما يعكس وعي الدولة بأهمية دمج الاستثمار الأجنبي في مسار التطوير العلمي والمعرفي المستدام.

وفي نهاية المطلب تظهر أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر كونه يُمثل أحد المقومات الرئيسة لدعم الاقتصاد السعودي، لما له من دور فاعل في تحفيز النمو، وتوسيع القاعدة الإنتاجية، وخلق فرص العمل، ونقل المعرفة، وتعزيز بيئة الأعمال، وتكمن أهميته كذلك في كونه مصدرًا مستدامًا لرؤوس الأموال والتقنيات، مما يجعله أداة استراتيجية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل.

المطلب الثاني

التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد السعودي

لقد بدأ تدفق الاستثمار الأجنبي داخل المملكة العربية السعودية في مرحلة مبكرة من مراحل تطورها، عندما جاءت شركات النفط العالمية الأجنبية إلى المملكة لأول مرة في الثلث الأول من القرن العشرين، البريطانية أولاً ثم الأمريكية للتنقيب عن النفط في صحراء الجزيرة العربية. لم تكن هناك أية قوانين تنظم الاستثمار الأجنبي، كما أن الجنيهات الإسترلينية أو الدولارات الفضية القليلة التي دفعتها شركات النفط مقابل امتياز

(٧) الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية، عبدالكريم كاكي، مكتبة حسن العصرية بيروت، الطبعة الأولى ٢٠١٣م صفحة ٥٧

(ISSN: 2537- 0758)

التنقيب عن النفط كانت تمثل دخلاً هاماً للخزينة السعودية آنذاك. قانون ضريبة الشركات الأجنبية كُتب عن شركات النفط ولها، وفي الخمسينيات من القرن الماضي لم يرتبط الاستثمار الأجنبي إلا بشركات النفط الأجنبية ممثلة في أرامكو (شركة الزيت العربية الأمريكية)، هذا الاسم الذي لا يزال يحتفظ بريقه برغم امتلاك المملكة العربية السعودية لهذه الشركة مئة بالمئة[٨].

وقد صدر أول نظام للاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية عام ١٣٧٦هـ/١٩٥٥م، لاستقطاب رؤوس الأموال وتوظيفها لمصلحة التنمية، وعرّفت الأنظمة المستثمر الأجنبي بأنه الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي لا يحمل الجنسية السعودية، ويُقصد بالاستثمار الأجنبي توظيف رأس المال الأجنبي في نشاط مرخص له داخل المملكة. ويشمل رأس المال الأجنبي الأموال النقدية، والأوراق المالية، والأرباح المعاد استثمارها، إلى جانب الأصول المادية كالآلات والعقارات، والحقوق المعنوية كحقوق الملكية الفكرية والمعرفة الفنية. وتُمنح تراخيص الاستثمار الأجنبي وفق شروط محددة أبرزها: ألا يكون النشاط ضمن قائمة الأنشطة المستثناة، والتزام المنتج بالمواصفات السعودية أو الدولية، وسلامة السجل القانوني لطالب الترخيص، إضافة إلى الالتزام بالشروط والضوابط التي تحقق أهداف الاستثمار وتعزز من بيئة الأعمال في المملكة[٩].

ولأستشعار المملكة العربية السعودية في مرحلة مبكرة بأهمية الاستثمار الأجنبي، عملت على إتاحة مجال أكبر للاستثمارات الأجنبية، وكان القرار بإصدار قانون جديد للاستثمار الأجنبي رقم ٣٥ بتاريخ ١٣٨٣/١٠/١١هـ الموافق ١٩٦٤/٠٢/٢٥م. وتميزت تلك المرحلة بالتشجيع المتحفظ للاستثمارات الأجنبية، بما يشكل تطور معقول في تنظيم الاستثمار الأجنبي في المملكة، ولكنه لم يأتي بمزايا جوهرية، حيث قرر القانون إعطاء المستثمرين الأجانب بالمملكة عدد من الحوافز التشجيعية، أهمها تمتعه بنفس المزايا

(٨) التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، عبدالعزيز محمد الدخيل، دار الساقي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١٢م، صفحة ٦١٢

(٩) الاستثمار في السعودية، موقع سعوديبيديا (saudipedia.com)، تم الدخول للموقع في٢٠٢٥/٧/٢٠م الساعة١٠.٤٥

الممنوحة بها رأس المال الوطني والمنصوص عليها بقانون حماية وتشجيع الصناعات الوطنية والإعفاء الضريبي لمدة خمس سنوات بشرط ألا تقل نسبة رأس المال الوطني عن ٥٢% من إجمالي تمويل المشروع؛ ثم الغي القانون السابق وصدر قانون جديد لاستثمار رأس المال الأجنبي بالمملكة بموجب المرسوم الملكي رقم (م/٤) بتاريخ ١٣٩٩/٢/٢هـ الموافق ١٩٧٩/١/١م لملاءمة التطورات الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية. وقد أتى هذا القانون بشكل أفضل من القانونين السابقين، حيث أعطى مزيداً من حاجة الدولة للتكنولوجيا المتقدمة والخبرة الفنية لدعم التنمية في الاقتصاد الوطني وإضافة روافد جديدة للدخل وخلق فرص عمل جديدة للمواطنين[١٠].

وبنهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين تنافست عدد كبير من الدول المختلفة على جذب الاستثمارات الأجنبية والفوز بأكبر نصيب منها، وكانت المملكة العربية السعودية من أكثر تلك الدول إدراكًا لأهمية الاستثمارات الأجنبية فاجتهدت في كل المحاور المفضلة للمستثمر الأجنبي في اتخاذ قراره بالاستثمار في دولة ما؛ لذلك صدر قانون الاستثمار الأجنبي بالمرسوم الملكي رقم م/١ بتاريخ ١٤٢١/١/٥هـ الموافق ٢٠٠٠/٤/١٠م، وقرار مجلس الوزراء رقم ٢ بتاريخ ١٤٢١/١/٥هـ الموافق ٢٠٠٠/٤/١٠م. ويتكون القانون من ثماني عشرة مادة، وصُدرت لائحته التنفيذية بموجب قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار رقم (٢٠٠/٢) بتاريخ ١٤٢٣/٣/١٢هـ الموافق ٢٠٠٢/٥/٢٤م، ونُشرت بجريدة أم القرى بالعدد رقم (٣٩٠٤) في ١٤٢٣/٣/١٣هـ الموافق ٢٠٠٢/٥/٢٥م. وتتكون اللائحة من ست وعشرين مادة. وتم إصدار لائحة تنفيذية جديدة لقانون الاستثمار الأجنبي بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار رقم (٧٤/٢) بتاريخ ١٤٣٥/٥/٥هـ، والمنشورة بتاريخ الجمعة ١٤٣٥/٥/٩هـ الموافق ٢٠١٤/٣/٧م. وتتكون اللائحة الجديدة لقانون الاستثمار من اثنين وعشرين مادة[١١].

---

(١٠) تطور تنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية، عمرو محمد عبدالغني، بحث منشور في مجلة روح القوانين الصادرة عن جامعة طنطا بمصر، مجلد ٣٤ العدد ٩٩ يوليو٢٠٢٢، صفحة ٦٣٠

(١١) المرجع السابق.

(ISSN: 2537- 0758)

وتزامن مع النظام الجديد للاستثمار الأجنبي المباشر تنظيم الهيئة العامة للاستثمار للعناية بشؤون الاستثمار في المملكة بما في ذلك الاستثمار الأجنبي، وكان ذلك بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٢ بتاريخ ٥/ ١/ ١٤٢١هـ الذي أقر تنظيم الهيئة وتشكيل مجلس إدارة الهيئة وبيان صلاحياته، وأحكام انعقاده، وبيان اختصاصات محافظة الهيئة، وتأسيس مركز الخدمة الشاملة بالهيئة يضم موظفين من الجهات ذات العلاقة، لخدمة المستثمرين في مجال استخراج التراخيص والموافقات والتأشيرات وتصاريح الإقامة اللازمة لممارسة النشاط. وبيان الأحكام المالية للهيئة[١٢].

إلى أن تم إلغاءه بموجب قرار مجلس رقم (٥٩٤) في ١٤٤٢/١٠/١٣هـ وتنظيم وزارة الاستثمار، لتكون هي الجهة المختصة والمرجع الرئيس في المملكة فيما يتعلق بتنظيم الاستثمار (المحلي والأجنبي) وتنميته، والنهوض بمقوماته، وتشجيعه وحماية المستثمرين، ولها– دون إخلال باختصاصات ومسؤوليات الجهات الأخرى– القيام بكل ما يلزم في سبيل تحقيق أهدافها[١٣].

وقد استوعب نظام عام ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م متطلبات وقواعد الاستثمار الدولي الحديث، وتبعًا لذلك ألغى نظيره الصادر عام ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٨م، متضمنًا تنظيم الاستثمار الأجنبي في المملكة من حيث الشروط والإجراءات والامتيازات والضمانات، وقائمة النشاطات المستثناة من الاستثمار الأجنبي، وتمتع المشروع الأجنبي بامتيازات وحوافز المشروع الوطني، حقوق وحصانات والتزامات المستثمر الأجنبي، واجبات وصلاحيات الهيئة العامة للاستثمار (وزارة الاستثمار حاليًا)، وعقوبات مخالفة النظام، وأحكام تسوية الخلافات، والمعاملة الضريبية، توسع نظام الاستثمار الأجنبي المحدَّث في تحديد اختصاصات الجهات ذات الصلة بالاستثمار الأجنبي، وفتح المجال لاستقطاب مزيد من رؤوس الأموال، وعرَّف المستثمر الأجنبي بأنه الشخص الطبيعي

(١٢) تنظيم الهيئة العامة للاستثمار، موقع هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، (laws.boe.gov.sa) تم الدخول للموقع في٢٠٢٥/٧/٢٠م الساعة١١.٠٠

(١٣) وزارة الاستثمار في المملكة العربية السعودية، عن الوزارة، (misa.gov.sa) تم الدخول للموقع في٢٠٢٥/٧/٢٠م الساعة١١.٤٥

الذي لا يتمتع بالجنسية العربية السعودية أو الشخص الاعتباري الذي لا يتمتع جميع الشركاء فيه بالجنسية العربية السعودية[١٤].

وقد تضاعف التدفق العالمي الإجمالي للاستثمار الأجنبي المباشر إلى مايقارب من أربعة وخمسين مرة خلال الفترة من ١٩٧٠ بإجمالي تدفقات بلغت ١٢.٥ مليار دولا وحتى عام ٢٠٠٢ م مسجلاً حوالي ٦٧٨.٧ مليار دولار وكانت المملكة الأفضل في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث زادت تدفقاتها خلال الفترة السابقة إلى ١١.٦١٣ مليار دولار وبما يعادل ٩١.٩% من نصيب دول مجلس التعاون الخليجي[١٥].

ويتضح تطور الأرصدة التراكمية للاستثمار الأجنبي المباشر إلى المملكة من خلال الشكل التالي:

الشكل(٢٧) : الأرصدة التراكمية للاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى المملكة للفترة من (١٩٧٠م-٢٠٠٢م) (مليون دولار)

(١٤) الاستثمار في السعودية، موقع سعوديبيديا (saudipedia.com)، تم الدخول للموقع في٢٠٢٥/٧/٢٠م الساعة١١.٤٥

(١٥) دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الصناعية، مرجع سابق، صفحة ٧٨

(ISSN: 2537- 0758)

المصـــدر: قاعـدة بيانـات الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر (FDI) التابعـة للأونكتـاد (UNCTAD)[١٦].

ويلاحظ الباحث من خلال الشكل البياني السابق أن الأرصدة التراكمية للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المملكة خلال الفترة من ١٩٨٥م حتى مطلع الألفية الجديدة مساره شبه مستقر. فقد تراوحت الأرصدة ما بين ١٤.٨ مليار دولار في أدنى مستوياتها عام ١٩٨٩م و١٧.٧٣٤ مليار دولار في أعلى مستوياتها عام ٢٠٠٢م. ويعكس هذا الاستقرار المحدود بيئة استثمارية حذرة، كانت محكومة بأنظمة تقليدية مثل قانون ١٩٦٤م، ثم قانون ١٩٧٩م، الذي وفر مزايا إضافية لكنه ظل مقيدًا نسبيًا مقارنة بالمعايير الدولية.

وقد بدأت الأرصدة في التحسن التدريجي بعد عام ١٩٩٦م، مع اقتراب صدور قانون الاستثمار الجديد لعام ٢٠٠٠م، الذي مثّل نقطة انطلاق نحو تحسين بيئة الاستثمار وتأسيس الهيئة العامة للاستثمار. ومع نهاية الفترة، وتحديدًا عام ٢٠٠٢م، ظهرت بوادر الانتقال إلى مرحلة أكثر انفتاحًا، مع نمو الأرصدة إلى قرابة ١٧.٧ مليار دولار، مما يعكس ارتفاع ثقة المستثمرين تدريجيًا في السوق السعودي.

ومن أجل تحسين البيئة الاستثمارية في المملكة وتطوير التعامل مع الاستثمارات الأجنبية وتعزيز تنافسيتها لتحقيق مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للاستثمار الأجنبي الهادفة لتحقيق تطلعات رؤية السعودية٢٠٣٠، ومواكبة المتغيرات والمستجدات الدولية التجارية والاقتصادية والاستثمارية، وإحداث تغيير جذري في البيئة الاستثمارية الأجنبية للمملكة لجعلها أكثر تنافسية وجاذبية للمستثمرين الأجانب، قامت وزارة الاستثمار بتحديث نظام الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث قامت الوزارة بعمل استطلاع لمشروع قانون الاستثمار، لأخذ آراء الباحثين والجهات الحكومية والقطاع الخاص، في ١٤٤٣/٩/٤هـ بهدف تطوير قانون الاستثمار الأجنبي الحالي، وتحسين البيئة التنظيمية للاستثمار في المملكة وتعزيز تنافسيتها، ومواكبة المستجدات والمتغيرات الاقتصادية

---

(١٦) تقرير الاستثمار لمحات عن الدول: المملكة العربية السعودية، الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) في فبراير ٢٠١٣م، تقرير منشور في موقع الأونكتاد (unctad.org) تم الدخول للموقع في٢٠٢٥/٧/٢٠م الساعة١٢.٢٠

والاستثمارية العالمية إضافة إلى تبني أفضل الممارسات الدولية المتعلقة بقوانين الاستثمار[١٧].

ومنح النظام المحدّث الاستثمار الأجنبي مزيدًا من المرونة التي تعزز قوة الاقتصاد الوطني وضخ مزيد من السيولة فيه، حيث سمح بنسبة ملكية أجنبية تصل إلى ١٠٠% في كثير من القطاعات، تشمل: الغاز، توليد الطاقة، تحلية المياه، والبتروكيماويات، مع تخفيض ضريبة الدخل المتعلقة بالشركات على الاستثمار الأجنبي من ٤٥% إلى ٣٠%، وقد أسهم النظام في تحقيق الأهداف المرجوَّة منه بتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المملكة، وتشير البيانات إلى نجاح المملكة في جذب الاستثمارات الأجنبية حيث احتلّت المرتبة الأولى عربياً في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠٠٧م، حيث ارتفعت التدفقات إلى نحو ٢٤.٣١٨ مليار دولار[١٨].

وقد صدر نظام الاستمار الجديد بموجب المرسوم الملكي رقم (م/١٩) في ١٤٤٦/١/١٦هـ[١٩] يهدف إلى تعزيز البيئة الاستثمارية وتسهيل إجراءات الاستثمار وجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية. ومن أبرز ملامحه: تبسيط إجراءات التأسيس وتملك الأصول، وضمان حقوق المستثمرين، وتحقيق مبدأ المساواة في المعاملة بين المستثمرين المحليين والأجانب، وتوفير إجراءات استثمارية شفافة وفعالة وعادلة، وتعزيز مبدأ الحياد التنافسي والإنصاف[٢٠].

وقد أثمرت هذه الجهود الإصلاحية في الأنظمة مما انعكس إيجاباً على تدفقات الاستثمارت الأجنبية في المملكة **ويتضح ذلك من خلال الشكل التالي:**

---

(١٧) تطور تنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، صفحة ٦٣٦

(١٨) الاستثمار في السعودية، موقع سعوديبيديا (saudipedia.com)، تم الدخول للموقع في٢٠٢٥/٧/٢٠م الساعة١٢.٢٠

(١٩) نظام الاستثمار، موقع هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، (laws.boe.gov.sa) تم الدخول للموقع في٢٠٢٥/٧/٢٠م الساعة ٨.٠٠م

(٢٠) نظام الاستثمار المحدّث، وزارة الاستثمار في المملكة العربية السعودية، (misa.gov.sa) تم الدخول للموقع في٢٠٢٥/٧/٢٠م الساعة ٨.٣٠م

(ISSN: 2537- 0758)

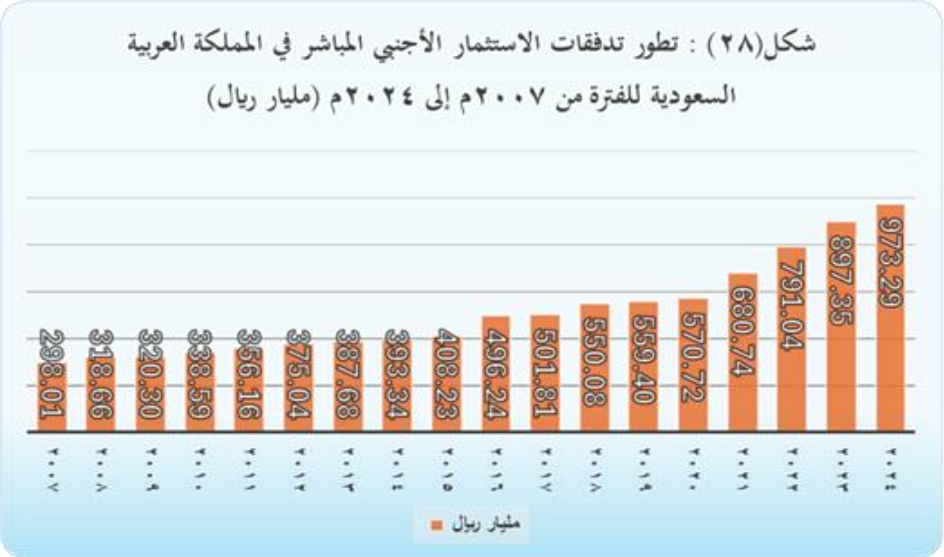

المصـــدر: تصـــميم الباحـــث بنـــاءً علـــى بيانـــات البنـــك المركـــزي الســـعودي (www.sama.gov.sa)

ويتضح من خلال الشكل (٢٨) الذي يُظهر ارتفاع التدفقات بشكل متصاعد خلال الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠٢٤م، حيث بلغت ٢٨.٠١ مليار ريال في عام ٢٠٠٧، ثم شهدت تقلبات طفيفة حتى بدأت بالارتفاع بشكل ملحوظ ابتداءً من عام ٢٠٢٠، لتصل إلى ٩٧.٣٤٩ مليار ريال في عام ٢٠٢٤م.

ويُعزى هذا النمو إلى السياسات المتبعة لتحسين البيئة الاستثمارية، ورفع مستوى الشفافية، وتسهيل إجراءات التراخيص، وتوسيع نطاق الملكية الأجنبية، مما يعكس فعالية الإصلاحات المرتبطة برؤية المملكة ٢٠٣٠ في تعزيز ثقة المستثمر الأجنبي.

ويتّضح من خلال الاستعراض التاريخي لتطور الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية أن الدولة قد أولت أهمية متزايدة لهذا النوع من الاستثمار عبر مراحل زمنية متعاقبة، بدءًا من دخول شركات النفط الأجنبية، وصولًا إلى تأسيس أنظمة وتشريعات متقدمة هدفت إلى تهيئة بيئة استثمارية جاذبة. وقد شكلت التحولات التنظيمية والاقتصادية، ولا سيما منذ مطلع الألفية، نقطة تحول جوهرية في مسار تدفقات الاستثمار الأجنبي، حيث انعكست إيجابيًا على حجم الأرصدة والتدفقات الواردة، وأسهمت في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية وتعزيز موقع المملكة في خارطة

الاستثمار العالمي. وتُعد هذه النقلة دلالة واضحة على نضج السياسات الاستثمارية السعودية، واستعدادها لاستيعاب مزيد من الشراكات النوعية الداعمة للنمو المستدام.

المطلب الثالث

مجالات الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية

يتميز نظام الاستثمار السعودي بشمولية مجالات الاستثمار، حيث نصت المادة الثالثة من نظام الاستثمار الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٩) في ١٤٤٦/١/١٦هـ "دون إخلال بأحكام المادتين (الثامنة) و(التاسعة) من النظام، وما تقضي به الأنظمة ذات العلاقة، يحق للمستثمر الاستثمار في أي قطاع أو نشاط متاح للاستثمار" وفي حالات بعض الأنشطة المستثناة فإن المستثمر الراغب بالحصول على الاستثمار فإنه عليه التقدم بطلب إلى الوزارة للموافقة على ذلك، وترفع الوزارة الطلب إلى الجهة المختصة.

وهي خطوة نحو الاتجاه الصحيح للمحافظة على المشروعات المحلية والتي لا تحتاج إلى تقنية غير متوفرة محلياً أو مهارات غير مهيأة أو موجودة، وذلك لئلا تنافسها المشروعات الأجنبية المائلة بما يساهم في المحافظة على التوازن القطاعي في المجتمع وترك المجال للمشروعات المحلية للمساهمة في التنمية، وهي ضمانة للتغلب على بعض المخاطر، أو الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي كتقليص دور القطاع الخاص المحلي، أو منافسته بما يمتلكه من تقنية حديثة وخبرات فنية مؤهلة من خلال عمل التكتلات في ذات النشاط الذي يمارسه المنتج المحلي، ولا يشترط أن ينطوي الاستثمار على نقل للتقنية أو أن يكون المشروع المزمع الاستثمار فيه من المشروعات التي تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني للترخيص بالاستثمار[٢١].

وبحسب نظام الاستثمار في مادته السادسة عشرة الذي ينص تُصدر لجنة فحص الاستثمارات مرة كل عام– على الأقل– قائمة بالأنشطة المستثناة متضمنة الأنشطة المحظورة والمقيدة وأي تحديث يطرأ عليها، وتُنشر القائمة في دليل المستثمر. ويحظر

([٢١]) الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية، محمد مصطفى عبدالصادق، دار الفكر والقانون، المنصورة–مصر الطبعة الأولى٢٠١٧م، صفحة ٤٨

(ISSN: 2537- 0758)

على المستثمر الأجنبي ممارسة أي من الأنشطة المستثناة دون الحصول على موافقة مسبقة من لجنة فحص الاستثمارات واتمام التسجيل.

وقد جاء في دليل الخدمات الصادر من وزارة الاستثمار الأنشطة المستثناة من الاستثمار الأجنبي[٢٢]:

أولاً: قطاع الصناعة:

استكشاف المواد البترولية والتنقيب عنها وإنتاجها، ولا يشمل ذلك الخدمات المتصلة بمجال التعدين المصنفة دولياً بالأرقام- ٨٨٣ زائد ٥١١٥

ثانياً: قطاع الخدمات:

١. خدمات تأمين الإعاشة للقطاعات العسكرية.
٢. التحريات والأمن.
٣. الاستثمار العقاري في مكة المكرمة والمدينة المنورة.
٤. خدمات الإرشاد السياحي ذات العلاقة بالحج.
٥. خدمات التوظيف الأهلية.
٦. الوكلاء التجاريون بالعمولة المصنفة دوليًا بالرقم (٦٢١).
٧. صيد الثروات المائية الحية.

ويمنع على الأجنبي أن يمارس أي نشاط استثماري ضمن قائمة الأنشطة المستثناة من الاستثمار الأجنبي الصادرة عن وزارة الاستثمار حسب ما جاء في دليل الخدمات، وهذه الضوابط تأتي نتيجة طبيعة لسيادة الدولة وحقها في أن تقصر بعض أوجه النشاط التجاري والاستثماري على مواطنيها[٢٣].

وتعدّ كل المجالات متاحة أمام الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية بعد صدور نظام الاستثمار الأجنبي ماعدا ما استثني بنص لبعض الأنشطة داخل عدد محدود من القطاعات الاقتصادية والواردة بالنص في قائمة الأنشطة المستثناة من

([٢٢]) دليل الخدمات، الإصدار الحادي عشر لعام ٢٠٢٤م، الصادر عن وزارة الاستثمار، منشور بموقع وزارة الاستثمار (investsaudi.sa) تم الدخول للموقع في٢٠٢٥/٧/٢٠م الساعة ٩.٣٠م صفحة ١٣٦

([٢٣]) الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، صفحة ٥٠

الاستثمار الأجنبي، والتي أعطى النظام لوزارة الاستثمار المراجعة الدورية لهذه القائمة بغرض تقليصها وزيادة فتح المجالات أمام الاستثمار الأجنبي، ويعني هذا فتح كافة المجالات أمام الاستثمار الأجنبي يشترط أن لا يكون المجال ضمن قائمة الأنشطة المستثناة من الاستثمار الأجنبي، وذلك بخلاف ما كان متاحًا للمستثمر الأجنبي في النظام السابق، حيث يُشترط أن يكون الاستثمار في مشروعات ضمن خطط التنمية الاقتصادية وأن يكون مصحوبًا بخبرات وتقنية أجنبية. وقد وضعت الجهات التنظيمية في السعودية شروطًا وضوابط لمنح الترخيص للاستثمار الأجنبي لمزاولة نشاطه الاستثماري ضمن الأنشطة المسموح بها في المملكة، حيث استُثني المنظم السعودي عددًا من الأنشطة ضمن عدد من القطاعات الاقتصادية؛ لاعتبارات أمنية وعقائدية واجتماعية وصحية[٢٤].

ويمكن القول بأن أبرز مجالات الاستثمار في المملكة هي عبر القطاعات التالية[٢٥]:

١. الزراعة والصناعات الغذائية
٢. الطاقة
٣. الرعاية الصحية وعلوم الحياة
٤. الخدمات البيئية
٥. الصناعة والتصنيع
٦. الأدوية والتكنولوجيا الحيوية
٧. الكيماويات
٨. العقارات
٩. الخدمات المالية

([٢٤]) الأسس القانونية الداعمة للاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية وفقاً لرؤية ٢٠٣٠، عادل هادي حكمي، بحث منشور، في مجلة المستقبل للدراسات الإنسانية الصادرة عن مؤسسة العميد للتطوير والتنمية والتدريب– مصر، المجلد ٣ العدد ١ لعام ٢٠٢٣، صفحة ٢٦٣

([٢٥]) موقع استثمر في السعودية (www.investsaudi.sa) تم الدخول على الموقع بتاريخ ٢٠٢٥/٧/٢٠م الساعة ١١.٣٠م

(ISSN: 2537- 0758)

١٠. النقل والخدمات اللوجستية
١١. التعدين والمعادن
١٢. السياحة وجودة الحياة
١٣. المعلومات وتقنية الاتصالات
١٤. رأس المال البشري والابتكار
١٥. الطيران والدفاع

ويتضح من خلال العرض أن المملكة العربية السعودية قد خطت خطوات واسعة نحو تعزيز البيئة الاستثمارية، من خلال فتح معظم القطاعات الاقتصادية أمام الاستثمارات الأجنبية، باستثناء بعض الأنشطة التي تخضع لضوابط تنظيمية مرتبطة بالأمن والمصالح الوطنية. وقد أدى هذا التوجه إلى توسيع قاعدة الأنشطة المتاحة أمام المستثمر الأجنبي، بما في ذلك قطاعات حيوية مثل الطاقة، والصناعة، والصحة، والخدمات المالية، والسياحة، والابتكار. ويمثل هذا التنوع في القطاعات فرصة استراتيجية لجذب استثمارات نوعية تسهم في دعم مستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠، وتحقيق نمو اقتصادي مستدام قائم على المعرفة والتقنية.

المطلب الرابع

تحديات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية

رغم الجهود الكبيرة التي تبذلها المملكة العربية السعودية لتعزيز مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تطوير الأنظمة وتحديث البنية التحتية وتحسين بيئة الأعمال، إلا أن هناك مجموعة من التحديات والمحددات التي لا تزال تؤثر على جاذبية المملكة كمقصد استثماري، وتحد من تدفق الاستثمارات الأجنبية بالشكل المأمول. وتتنوع هذه التحديات بين جوانب تنظيمية وتشريعية، وأخرى تتعلق بالبنية التحتية، أو البيئة الاقتصادية، أو حتى العوامل الاجتماعية والثقافية. وتكمن أهمية دراسة هذه التحديات في السعي لمعالجتها بما يسهم في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠ الرامية إلى جعل المملكة أحد أبرز الوجهات الاستثمارية في العالم.

الفرع الأول
تحديات الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية[٢٦]:

رغم الإصلاحات الاقتصادية والتنظيمية التي شهدتها المملكة العربية السعودية في السنوات الأخيرة، إلا أن هناك مجموعة من التحديات التي لا تزال تشكّل قيودًا أمام تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، **ويمكن تلخيص أبرزها على النحو الآتي:**

١. القضاء التجاري وضعف وسائل وفَض المنازعات التجارية:

لا يزال أسلوب التقاضي يُعدّ من أبرز العوائق التي تواجه المستثمرين الأجانب، إذ تعاني إجراءات إنهاء المنازعات التجارية– سواء مع جهات عامة أو خاصة– من طول الفترة الزمنية، وضعف فعالية القضاء التجاري وبدائل فَضّ المنازعات.

٢. البيروقراطية الإدارية وتعدد الجهات:

على الرغم من جهود وزارة الاستثمار في تطبيق أسلوب النافذة الواحدة وإنشاء مراكز الخدمة الشاملة، إلا أن المستثمر الأجنبي لا يزال مضطرًا للتعامل مع عدد من الجهات الحكومية التي تتسم إجراءاتها بالبيروقراطية، مما يعكس إحدى أبرز السلبيات التي يواجهها المستثمرون عند مباشرتهم للأنشطة الاستثمارية.

٣. ضعف البنية التحتية والخدمات اللوجستية وارتفاع تكلفتها:

يعاني المستثمر من ضعف في الخدمات المساندة المرتبطة بالبنية التحتية، مثل خدمات النقل، والشحن، والتفريغ، والتعبئة، رغم الجهود المبذولة لتطوير هذا القطاع، مما يؤدي إلى زيادة التكاليف التشغيلية.

٤. صعوبة الحصول على البيانات الاقتصادية وضعف الشفافية:

لا تزال هناك تحديات مرتبطة بتأخر صدور البيانات وعدم كفايتها، ووجود فوارق زمنية كبيرة في إصدارها، مما يعيق قدرة المستثمرين على اتخاذ قرارات مبنية على معلومات دقيقة، خاصة بالنسبة لأولئك القادمين من دول تتميز بأنظمتها الإحصائية المتقدمة.

([٢٦]) تقرير الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل رؤية المملكة ٢٠٣٠، الصادر من غرفة الرياض، لعام ٢٠١٨-٢٠١٩م منشور في موقع غرفة الرياض (chamber.sa)، تم الدخول للموقع بتاريخ ٢٠٢٥/٧/٢١م الساعة ١٢.٠٠ صفحة٢٣

(ISSN: 2537- 0758)

٥. ضعف المنشآت التسويقية:

يفتقر المستثمر الأجنبي في بعض الأحيان إلى وجود مؤسسات تسويقية فعّالة يمكنه الاعتماد عليها في تسويق منتجاته أو خدماته، مما يضطره إلى تولي العملية التسويقية ذاتيًا، ويترتب على ذلك ارتفاع في تكاليف التسويق.

٦. تأثير التضخم على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر:

توجود علاقة عكسية بين معدلات التضخم وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث إن ارتفاع معدلات التضخم يؤدي إلى زيادة التكاليف الإنتاجية ويؤثر على القدرة التنافسية، مما يجعل المستثمرين يترددون في دخول السوق.

٧. تحديات تنظيمية وتشريعية واقتصادية أخرى، منها:

- ضعف حماية الملكية الفكرية وبراءات الإختراع.
- تداخل بعض الأنظمة والإجراءات.
- إفتقار السوق المحلي بشكل نسبي للقدر الملائم من العمالة الماهرة التي يحتاجها قطاع الأعمال في بعض التخصصات.
- ضعف آليات مشاركة القطاع الخاص في صنع القرار الاقتصادي، وضعف الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع الحكومي.
- صعوبة الحصول على مواقع شاغرة وملائمة بالمدن الصناعية، وإرتفاع التكاليف التشغيلية بشكل نسبي.
- وجود حالات من الاغراق للسلع في السوق يؤثر سلبا على الاستثمار، وخاصة للمشروعات المبتدئة والناشئة.
- عدم توافق مخرجات التعليم بشكل نسبي مع متطلبات سوق العمل.

٨. تحديات متعلقة بقضايا التمويل والرسوم والضرائب[٢٧]:

تشكل ارتفاع كلفة القروض لتمويل المشاريع الاستثمارية وخاصة مشروعات الشباب الصغيرة وبالغة الصغر، من التحديات التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى التشدد في طلب الضمانات من البنوك ومؤسسات التمويل في بعض الحالات،

([٢٧]) أثر تنويع الاقتصاد في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالمملكة العربية السعودية، الصادر من مركز البحوث والمعلومات بغرفة الرياض، لعام ٢٠١٨-٢٠١٩م منشور في موقع غرفة الرياض (chamber.sa)، تم الدخول للموقع بتاريخ ٢٠٢٥/٧/٢١م الساعة ١٢.٤٠ صفحة٢٣

بالإضافة إلى ارتفاع رسوم بعض الجهات الحكومية كرسوم البلديات والرسوم الجديدة على العمالة الوافدة الأمر الذي سيؤثر سلبا على كلفة المنتج وستقلل من تنافسيته في السوق المحلي والخارجي، كما ستؤثر سلباً على ضخ استثمارات جديدة في السوق المحلية.

ورغم ما حققته المملكة العربية السعودية من خطوات إصلاحية ملموسة على صعيد تحسين بيئة الاستثمار وتسهيل الإجراءات وتطوير البنية التحتية، إلا أن التحديات التنظيمية والإدارية والاقتصادية لا تزال تمثّل عائقًا نسبيًا أمام تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ويتطلب تجاوز هذه المعوّقات الاستمرار في تنفيذ الإصلاحات وتعزيز الشفافية وتحديث البيانات، إلى جانب العمل على تحسين القضاء التجاري، وتطوير بيئة التمويل والتسويق، بما يسهم في زيادة جاذبية المملكة للاستثمارات الأجنبية وتعزيز مكانتها التنافسية على المستوى الإقليمي والعالمي.

الفرع الثاني
محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة

يُعد فهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر أمرًا أساسيًا لتحليل عوامل الجذب أو النفور لدى المستثمرين الدوليين، إذ تتأثر قراراتهم بعدد من العوامل الاقتصادية والمؤسسية والتشريعية. وفي سياق الاقتصاد السعودي، تتداخل مجموعة من المتغيرات التي تؤثر على حجم وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما يستدعي الوقوف على أبرز هذه المحددات وتحليلها لفهم البيئة الاستثمارية العامة في المملكة.

وفيما يلي أبرز المحددات التي تؤثر على جاذبية المملكة للاستثمارات الأجنبية المباشرة[٢٨]:

١. الانفتاح التجاري:

يرتبط هذا العامل بنسبة التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث يُعدّ ارتفاع هذه النسبة مؤشراً إيجابيًا يعكس اندماج الاقتصاد في التجارة العالمية، مما يعزز ثقة المستثمرين الأجانب.

([٢٨]) محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية دراسة قياسية للفترة من (١٩٩٥-٢٠٢٠)، بحث منشور في مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات الصادرة عن جامعة علي لونيسي- البلدية ٢ لعام ٢٠٢١ المجلد ١٠ العدد ٢ صفحة ٣٧-٥٦

(ISSN: 2537- 0758)

٢. مستوى التضخم:

يُعتبر ارتفاع معدل التضخم من العوامل الطاردة للاستثمار، كونه يؤدي إلى بيئة اقتصادية غير مستقرة وزيادة التكاليف التشغيلية للمشروعات الاستثمارية..

٣. حجم السوق المحلي:

يُعدّ من أبرز المحددات الجاذبة، ويُقاس بعدد السكان ومستوى دخل الفرد، حيث تجذب الأسواق الكبيرة المستثمرين الباحثين عن فرص تسويقية واستهلاكية واسعة.

٤. مستوى التعليم والمهارات:

توفر الأيدي العاملة المؤهلة والمتعلمة يشكّل عاملاً جاذبًا للمستثمرين الأجانب، خاصة في القطاعات التي تتطلب مهارات تقنية أو تخصصية.

٥. الاستقرار السياسي والاقتصادي:

يشكّل عاملاً حاسمًا في قرار المستثمرين الأجانب؛ فالدول المستقرة سياسيًا واقتصاديًا تكون أكثر جذبًا من غيرها.

٦. الضرائب والرسوم:

كلما كانت الضرائب والرسوم المفروضة أقل وأكثر شفافية، كان لذلك تأثير إيجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

٧. توفر البنية التحتية والخدمات اللوجستية:

من العوامل الحيوية، وتشمل الطرق، الموانئ، الكهرباء، الاتصالات، وغيرها من العناصر الداعمة لنجاح المشاريع الاستثمارية.

٨. توفر التمويل وسهولة الوصول إليه:

يُعد من المحددات المهمة خاصة في المشاريع التي تحتاج إلى شراكات محلية أو تسهيلات مالية.

يتضح من استعراض هذه المحددات أن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة لا يرتبط بعامل واحد، بل هو نتاج تفاعل مجموعة من العوامل الاقتصادية والتنظيمية والمؤسسية. ومن ثم، فإن تعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي يتطلب الاستمرار في تحسين البيئة الاستثمارية، من خلال دعم الاستقرار الاقتصادي، وتطوير البنية التحتية، ورفع كفاءة التشريعات، وتوفير الكوادر المؤهلة، بما يضمن تعزيز مكانة المملكة كمركز جاذب للاستثمار في المنطقة والعالم.

الخاتمة:

خلص البحث إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل أداة استراتيجية لتعزيز النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل في المملكة العربية السعودية، من خلال دوره في زيادة الصادرات، وتقليل الاعتماد على الواردات، ونقل التكنولوجيا، وتوفير فرص العمل. وقد أظهرت الدراسة أن المملكة حققت تقدمًا ملموسًا في تحسين بيئة الاستثمار عبر تحديث الأنظمة وفتح معظم القطاعات أمام المستثمرين الأجانب، بما يتماشى مع مستهدفات رؤية ٢٠٣٠. ومع ذلك، ما تزال هناك تحديات تنظيمية وبنيوية واقتصادية تتطلب استمرار الإصلاحات وتعزيز التنافسية، لضمان جذب الاستثمارات النوعية والمستدامة، وترسيخ مكانة المملكة كمركز استثماري عالمي.

النتائج:

١. الاستثمار الأجنبي المباشر أسهم بفاعلية في دعم النمو الاقتصادي وتنويع القاعدة الإنتاجية.
٢. نقل التكنولوجيا والمعرفة من خلال الاستثمارات الأجنبية ساعد في تطوير القدرات الوطنية.
٣. التحديثات التشريعية زادت من مرونة وجاذبية البيئة الاستثمارية.
٤. معظم القطاعات الاقتصادية أصبحت متاحة للاستثمار الأجنبي، مع استثناءات محدودة.
٥. ما زالت التحديات التنظيمية والبنيوية تمثل عائقًا أمام تدفق الاستثمارات.

التوصيات:

١. مواصلة تطوير الأطر التشريعية والتنظيمية بما يتلاءم مع أفضل الممارسات العالمية.
٢. معالجة التحديات المتعلقة بالقضاء التجاري والبنية التحتية والخدمات اللوجستية.
٣. تعزيز الشفافية وتوفير البيانات الاقتصادية بشكل دوري ودقيق للمستثمرين.
٤. دعم القطاعات ذات الأولوية في رؤية ٢٠٣٠ لجذب الاستثمارات النوعية.
٥. تكثيف برامج تأهيل وتدريب الكوادر الوطنية لرفع جاهزيتها في سوق العمل.

(ISSN: 2537- 0758)

المراجع:

١. الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، محمد عبدالعزيز عبد، دار النفائس للنشر والتوزيع، بالأردن، الطبعة الأولى لعام ٢٠٠٥م

٢. دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الصناعية في المملكة العربية السعودية، إبراهيم عبدالله عبدالرؤوف محمد، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية الطبعة الأولى ٢٠١٧م

٣. قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٩٠–٢٠٢٢) خالد سعد أبو الفتوح الفقي، بحث منشور في المجلة العلمية للبحوث التجارية، كلية التجارة– جامعة الأزهر، العدد الثالث (جزء ثاني)، يوليو ٢٠٢٢

٤. الاستثمار الأجنبي وأثره على القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية، فيفان نصر الدين وسحر خياط و مها الحربي، بحث منشور في مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية الصادرة عن جامعة الملك عبدالعزيز في المملكة العربية السعودية لعام ٢٠٢٣، المجلد ٧ العدد ٣

٥. ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية، عبدالرحمن العقيل، مركز الدراسات العربية للنشر بمصر، الطبعة الأولى ٢٠١٦م

٦. بيئة الأعمال في السعودية وتأثيرها على الاستثمارات الأجنبية المباشرة وفق رؤية السعودية٢٠٣٠، ولاء مجدي رزق ومنى أبو العطا حليم، بحث منشور في المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة الصادرة عن جامعة عين شمس– مصر، لعام ٢٠٢١م المجلد ٥١ العدد١

٧. الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية، عبدالكريم كاكي، مكتبة حسن العصرية بيروت، الطبعة الأولى ٢٠١٣م صفحة

٨. التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، عبدالعزيز محمد الدخيل، دار الساقي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١٢م،
٩. تطور تنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية، عمرو محمد عبدالغني، بحث منشور في مجلة روح القوانين الصادرة عن جامعة طنطا بمصر، مجلد ٣٤ العدد ٩٩ يوليو٢٠٢٢،
١٠. الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية، محمد مصطفى عبدالصادق، دار الفكر والقانون، المنصورة- مصر الطبعة الأولى٢٠١٧م
١١. الأسس القانونية الداعمة للاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية وفقاً لرؤية ٢٠٣٠، عادل هادي حكمي، بحث منشور، في مجلة المستقبل للدراسات الإنسانية الصادرة عن مؤسسة العميد للتطوير والتنمية والتدريب- مصر، المجلد ٣ العدد ١ لعام ٢٠٢٣
١٢. محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية دراسة قياسية للفترة من (١٩٩٥-٢٠٢٠)، بحث منشور في مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات الصادرة عن جامعة علي لونيسي- البلدية ٢ لعام ٢٠٢١ المجلد ١٠ العدد ٢
١٣. الاستثمار في السعودية، موقع سعوديبيديا (saudipedia.com).
١٤. تنظيم الهيئة العامة للاستثمار، موقع هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، (laws.boe.gov.sa)
١٥. وزارة الاستثمار في المملكة العربية السعودية، عن الوزارة، (misa.gov.sa)
١٦. تقرير الاستثمار لمحات عن الدول: المملكة العربية السعودية، الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) في فبراير ٢٠١٣م، تقرير منشور في موقع الأونكتاد (unctad.org)
١٧. نظام الاستثمار، موقع هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، (laws.boe.gov.sa)

(ISSN: 2537- 0758)

١٨. دليل الخدمات، الإصدار الحادي عشر لعام ٢٠٢٤م، الصادر عن وزارة الاستثمار، منشور بموقع وزارة الاستثمار (investsaudi.sa)

١٩. نظام الاستثمار المحدّث، وزارة الاستثمار في المملكة العربية السعودية، (misa.gov.sa)

٢٠. موقع استثمر في السعودية (www.investsaudi.sa)

٢١. تقرير الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل رؤية المملكة ٢٠٣٠، الصادر من غرفة الرياض، لعام ٢٠١٨-٢٠١٩م منشور في موقع غرفة الرياض (chamber.sa)

٢٢. أثر تنويع الاقتصاد في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالمملكة العربية السعودية، الصادر من مركز البحوث والمعلومات بغرفة الرياض، لعام ٢٠١٨-٢٠١٩م منشور في موقع غرفة الرياض (chamber.sa).